بحوث في اللغة العربية وآدابها: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ٩ (خريف وشتاء ١٤٣٤ـ ١٤٣٥هـ. ق/١٣٩٢ هـ. ش)، ص ٩١ ـ ١٠٤

أسباب تباين الرّأي النّحوي عند القدماء[١]

د. رياض السواد*
مرضيه قربانخاني**

الملخص

أهم ما يميز قواعد اللغة العربية اتصافها بالسعة والتعدد، بحيث يصعب على المتفقه السيطرة عليها والإحاطة بما فيها. هناك عوامل مختلفة لها دور في هذه التعددية في القواعد، منها ما جاء بسبب اللغة العربية نفسها؛ لأنها لغة اشتقاقية لها القدرة على التوسع والانفتاح والأخذ عن اللغات وتحوير ما تأخذ ليناسب الطبيعة التي عليها لسان الناطقين بها. ومنها ما يتسبّبه النحاة أنفسهم بما يتعرّض لهم من النسيان والوهم أو الخطأ والتطور الفكري. وبعضها عام قد جاء بسبب الخلاف الثقافي أو التصحيف والتحريف وقعا في كثير من آراء النحاة أو من تنغيم وموسيقى كلام. وقد يكون من اختلاف مذهبي فقهي نشب بين أبناء الأمة بسبب اختلافات سياسية ومصالح اجتماعية كانت ولا تزال تحيط بأبناء الأمة الواحدة.

وهذه الورقة البحثية تسعى في منهج وصفي ـ تحليلي دراسة جميع هذه الأسباب وتأثير كلّ واحد منها في تعددية القواعد النحوية ومن أهم النتائج التي حصلت الدراسة عليها يمكننا الإشارة إلى أنّ اللغة وقواعدها على مرّ العصور تأثّرت بظروف الحياة الثقافية والاجتماعية والدينية وخضعت لثقافة النحاة ونزعاتهم المذهبية ونرى أن هذا التأثّر سيف ذو حدّين؛ لأنّه كلّما يؤدّي إلى إثراء اللغة واتساعها، يؤدي إلى غموضها وصعوبة تعلّمها للمتفقهين.

المفردات الرئيسية: النحو، النُّحاة، **الرأي النحوي**، **التباين النحوي**، **أسباب التباين**.

١. المقدمة

خضع النحو العربي لعوامل متعددة جعلت منه تراثا يتسم بكثرة الآراء وتباين المفاهيم ولعل أهم الأسباب الموجبة لذلك التباين، ارتباطه الوثيق بالدراسات القرآنية وحاجة المسلمين ـ على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم ـ إلى علم يساعدهم على تفسير

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٢/١٠/٢٨هـ. ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٣/١/٢٧هـ. ش.

* أستاذ اللغة والنحو بجامعة ذي قار؛ العراق.
** طالبة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة إصفهان. Email: marziehghorbankhani@yahoo.com

القرآن وفهم أحكامه، ولم يكن أصحاب العربية من الدارسين على قومية واحدة ففيهم العربي وفيهم الفارسي ويمكن أن نجد بينهم الرومي كابن جنيّ. ونتيجة لاختلاف مفاهيم الأمم وألفاظها وطرق ربط كلامها اختلفت وجهات النظر وساد التعدد في الآراء، فضلا عن ذلك فقد شكل اختلاف الثقافة بين البيئات العربية التي نما فيها علم النحو (البصرة والكوفة) رافدا أساسيا من روافد تباين الآراء وتشعب الفكر، فقد امتازت البيئة البصرية بشيوع الفلسفة والمنطق والتلاقح بين الثقافات المستوردة في المجتمع العربي، وامتازت الكوفة بالقراءات والشعر وأيام العرب. ولم يكن الأمر مقصورا على ذلك بل كان للمذاهب الفقهية والعقائدية دور فعال في تعدد الآراء النحوية وتباينها تبعا لما تقتضية عقيدة الفقيه ومذهبه. ولم يكن التباين المذكور بين نحاة متعددين فحسب بل نراه يقع في آراء النحوي الواحد وفي المسألة الواحدة، إذ يطرح فيها رأيين أو أكثر لا يعرف بها مذهبه النحوي أو اتجاهه ورأيه القاطع.

ولم تكن هذه الظاهرة غائبة عن أذهان الدارسين قديما بل تنبه عليها عمالقة النحو العربي كابن جني، إذ يقول: «**ألا ترى أن العالم الواحد قد يجيب في الشيء بأجوبة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوى من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذهبهم وعلى سمت كلامهم كرجل له عدة أولاد فكلهم ولد له ولاحق به وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه، فإن رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه، فلأنه وضع يده على أظهرها عنده فأفتى به، وإن كان مجيزا للآخر وقائلا به. ألا ترى لقول سيبويه في قولهم: له مائة بيضا، أنه حال من النكرة، وإن كان جائزا أن يكون بيضا حالا من الضمير المعرفة المرفوع في له ...**» (ابن جني، ١٩٥٢م، ج ٢، ص ٤٩١ـ ٤٩٢). والبحث دراسة في أسباب هذا التباين الذي نلاحظه في الدرس النحوي.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نلخّص أسئلة البحث كما يلي:

ـ ما هي أهم عوامل تباين الرأي النحوي في الكتب النحوية واختلاف آراء النحاة مع بعض؟

ـ كيف تؤثّر هذه العوامل على قواعد اللغة العربية؟

ـ ما هي العوامل التي توجب الخلاف في آراء نحوي واحد؟

ـ ما هي فائدة التعرّف على هذه العوامل للمتعلّم عندما يواجه التناقض في الكتب النحوية؟

بالنسبة إلى المنهج الذي نهجناه أثناء الدراسة نقول: بسبب تعددية أسباب تباين الرأي النحوي التي تؤدي إلى إثراء النحو العربي واتساعها من جهة، وإلى تعقيد القواعد وصعوبة تعلّمها للمتفقه من جهة أخرى، قسمنا هذه الأسباب إلى قسمين الخاص والعام. ثم درسنا الأسباب الخاصة التي يعنى بها النحوي نفسه في ثلاثة مباحث: وهو النسيان، والوهم أو الخطأ والتطور الفكري والأسباب العامة في خمسة مباحث: وهو الخلاف الثقافي، واختلاف اللهجات والقراءات، والتصحيف والتحريف، والغموض اللغوي ومظاهر الاحتمال والاختلاف، والاختلاف في المذاهب الفقهية وغير ذلك مما لم يكن بسبب من النحوي نفسه. وأتينا بنماذج لكل هذه الأسباب مستفاداً من أمهات كتب النحو والتفسير واللغة مثل *الكتاب والخصائص ومغني اللبيب وشرح الرضي على الكافية والإنصاف في مسائل الخلاف وتفسير البيضاوي وتاج العروس من جواهر القاموس ولسان العرب* وغير ذلك من الكتب وشرحنا مدى تأثير كل واحد من تلك الأسباب في النحو العربي وقواعده.

أما حول أهمية هذا البحث وضرورة التطرق إليه فيجدر بنا القول: هذه الدراسة تعطي القارئ تاريخاً موجزاً عن تطور النحو العربي وتأثير العوامل المختلفة في تباين الرأي النحوي بين النحاة وفضلاً عن ذلك تدرس مدى تأثير كل واحد من هذه الأسباب في تكوين القواعد النحوية وتطورها عبر الزمن حتى وصلت إلينا كما نراها في يومنا الراهن. وفي بعض الأحيان تكشف للمتعلم أسباب الخلاف بين آراء نحوي واحد وبذلك تصونه عن الوقوع في الخطأ عند مواجهة تلك الخلافات في الكتب النحوية.

وفي النهاية نشير إلى الدراسات السابقة لهذا الموضوع ونقول هناك كتب شتى مؤلفة في الخلاف النحوي بين النحاة لكنها لم تشر إلى أسباب هذه الخلاف بالتفصيل ومنها *الإنصاف في مسائل الخلاف* لابن الأنباري، *اختلاف النحويين* لأحمد بن يحيى ثعلب، *المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين* لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، *الخِلاف بين النّحْويين* لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني، *مسائل الخِلاف بين النحويين البصريين والكوفيين في ضوء النظر البلاغي* لمحمود موسى حمدان وكثير من الكتب الأخرى للقدماء والمعاصرين. وهناك رسالة جامعية لدرجة الماجستير بعنوان «تباين الرأي في المسألة الواحدة في القرن الرابع الهجري ـ مسائل الخلاف في الأسماء» للباحثة زمن محمود جواد الجمالي من جامعة الكوفة، وفيها ـ كما تشير إليها الباحثة ـ إشارة عابرة إلى هذه الأسباب لكن كما يبدو من العنوان، هذه الرسالة تدرس الموضوع في إطار خاص يختلف عن موضوعنا هذا. ونرجو أن تكون هذه الدراسة ـ بناءً على الدراسات السابقة ـ دراسة وافية في الموضوع ومستكملة لما سبقها.

٢. الأسباب الخاصة

ونريد بها الأسباب التي يمكن تسميتها بمتناقضات النحوي نفسه من دون تأثير لمدرسة أو مذهب أو واقع لغوي يفرضه نص من النصوص. وتكون عادة في مؤلف واحد من مؤلفاته أو مجموعة مؤلفات، وهي كما يلي:

٢. ١. النسيان

ويحصل عند النحوي الواحد ويراد به أن يأتي برأي ثم يأتي بعكسه وكأنه نسي رأيه الأول. وقلّما سلم نحوي من نحاة العربية من ذلك، بحيث يمكن أن نجده عند كثير من النحاة كقول الأخفش في: ﴿**وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ (البقرة ١: ٢٤٦)، فـ"أنْ" ها هنا زائدة كما زيدت بعد "فلما" و"لما" و"لو" فهي تزاد في هذا المعنى كثيراً ومعناه: "وما لنا لا نُقاتلُ" فأعمل "أنْ" وهي زائدة كما قال: "ما أتاني مِن أحد"، فأعمل "مِن" وهي زائدة. قال الفرزدق[١]:

لَـــوْ لَـــمْ تَكُـــنْ غَطَفَـــانٌ لا ذُنُـــوبَ لَهَـــا إلَـــيَّ لامَـــتْ ذَوو أَحْســـابِها عُمَـــرَا

المعنى: لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفانٌ لَها ذُنُوب. و"لا" زائدة وأعملها» (الأخفش، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٣٧٧ـ ٣٧٨). ولكنه عاد فيما بعد فجعلها زائدة لا تعمل وهو يناقش المسألة عينها قال: «**وقال: وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. يقول ـ والله اعلم ـ "وَأَيّ شَيْءٍ لَكُمْ في أَلاّ تَأْكُلُوا" وكذلك "وَمَا لنا أَلاّ نُقَاتِلَ". يقول: "أَيُّ شَيْءٍ لَنا في تَركِ القِتال". ولو كانت "أنْ" زائدة لارتفع الفعل، ولو كانت في معنى "وما لَنا وَكَذا" لكانت "وَمَا لَنا وَأَلاّ نُقَاتِلَ"**» (السابق، ج ٢، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤). وأكثر أبو حيان من آرائه المختلفة في المسألة الواحدة. فمن آرائه المتعددة في المسألة الواحدة مذهبه في "أولئك" التي جعلها مرة للبعيد ومرة أخرى للمتوسط البعد. جاء في *منهج السالك*: «**ولوسط أولاك ولبعيد أولئك**» (أبو حيان، ١٨٧٤م، ص ٢٤). وفي *الارتشاف* يعود ليجعل "أولئك" للمتوسط البعد. قال: «**ولوسط "أولاك" و"أولئك" ولبعيد "أولالك"**» (أبو حيان، ١٤١٨م، ج ١، ص ٩٧٥).

وقال ابن عقيل بعد أن ذكر رأي الفارسي في زيادة الباء في خبر "ما" الحجازية: «**وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك، فمرةً قال: لا تزاد الباء إلاّ بعد الحجازية، ومرةً قال: تزاد في الخبر المنفي**» (ابن عقيل، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٣٠٩). وكأنه نسي رأيه الأول في المسألة المذكورة.

---

١. في ديوان الفرزدق جاء البيت بلفظ:

لَـــوْ لمْ تَكُـــنْ غَطَفَـــانٌ لا ذُنُـــوبَ لَهَـــا إلَـــيّ لامَ ذَوُو أَحْلامِهِـــمْ عُمَـــرَا

(الفرزدق، ١٩٨٣م، ج ١، ص ٣٨٥)

٢.٢. الوهم أو الخطأ

وهو من «**وَهْمُ القَلبِ والجمعُ: أوهامٌ ... ويُقال: وَهِمتُ في كذا [أي: غَلِطتُ]. ووهَمَ إلى الشَّيءِ يَهِيمُ أي: ذهب وَهمُه إليه ... ووَهِمَ يَوهَمُ وهماً، أي غلط**» (فراهيدي، مادة «وهم»). و«**الوَهْمُ: من خَطَرَاتِ القلب، والجمع أوهامٌ، وللقلب وَهمٌ ... وأوهمت الشيءَ إذا أغفلتَهُ. ويُقال: وَهِمتُ في كذا وكذا أي غلِطتُ ... ووهِمَ إذا غَلِطَ ...**» (ابن منظور، مادة «وهم»). وعرّفه الدكتور مازن مبارك بقوله: «**[الوهم هو] تبديل يخالف خصائص اللغة وسنن نموِّها وناموس حياتها وقواعد فطرتها ويخل بنظامها ...**» (المبارك، ١٩٦٠م، ص ٦٧).

ومما يمكن اعتباره من ملحقات الوهم هو ما يقال له التقوّل أو الوضع وهو أن ينسب نحوي ما رأياً لنحوي آخر من دون أن يقول به النحوي المنسوب إليه ذلك الرأي. قال ابن عقيل: «**واختلف في إعرابها [يريد حبذا] فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه وأن من نقل عنه غيره فقد أخطأ عليه ... إلى أن "حَبَّ" فعل ماض و"ذا" فاعله**» (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ج ٣، ص ١٧٠). وبسبب شيوعه أصبح ظاهرة تستحق الوقوف عندها ولها أسبابها ومبرراتها إذ قد يكون ناقل الرأي مقلا في استقرائه أو وضّاعا أو محرجا وقد سئل سؤالا لم يعرفه فيضطر لتحريف الحقيقة والإتيان برأي أحد النحاة المشهورين ولذا يكثر الوضع على البصريين والكوفيين الأوائل، جاء في *همع الهوامع* وقد ذكر رأي النحاة في لام الاستغاثة: «**وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثة بعض "آل" ... والبصريون قالوا بل هي لام جر ... ونقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال ومن الناس من زعم كذا، فظاهر هذه العبارة منه، أنه ليس مذهب الكوفيين، ثم أنه لم يقل به وهو من رؤوسهم**» (سيوطي، ١٤١٣هـ، ج ٣، ص ٧٤).

ومنه ما ذكره ابن الحاجب: «**"عدا" و"خلا" يجوز فيه الجرّ على أن يكونا حرفي جرّ، وهو قليل لم يذكره سيبويه ولا المبرد**» (ابن الحاجب، ١٩٨٠م، ص ٢٣٠). وقد جاء في *الكتاب* ما نصه: «**وبعض العرب يقول: "ما أتاني القومُ خلا عبد الله"، فيجعل "خلا" بمنزلة "حاشا"**» (سيبويه، د.ت، ج ٢، ٣٥٠). وفي *المقتضب*: «**وما كان حرفا سوى إلاّ فحاشا وخلا**» (المبرد، د.ت، ج ٤، ص ٣٩١). وهو دليل على أن سيبويه والمبرد قد أشارا إلى حرفية "خلا" ولكن ابن الحاجب وقع في الوهم إذ نقل الرأي المتقدم.

ومنه قول المرادي الذي نسبه إلى السيرافي والفارسي والسهيلي: «**بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا تُرتِّب**» (بدر الدين المالكي، ١٤١٣هـ، ص ١٥٩)، في حين ذكر ابن عصفور: «**وزعم بعض الكوفيين أنها للترتيب**» (ابن عصفور، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٢٧٧)، وذكر الرضي الأسترآباذي ما نصه: «**ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء: إنَّها للترتيب**» (الأسترآباذي، ١٩٩٦م، ج ٤، ص ٣٨٢). فقول المرادي بإجماع النحاة البصريين والكوفيين مخالف رأيَ النحاة المذكورين مما يدل على وهمه في هذه المسألة. وقد تكون قلة الاستقصاء والتسرع في النقل من الأسباب الموجبة لوقوع النحوي في الوهم أو الخطأ.

٢ . ٣. التطور الفكري

وقد يترك النحوي رأيا قاله في فترة من حياته نتيجة للتطور الفكري وتراكم الخبرة في الدرس النحوي. وهو أمر أقرّ به النحاة أنفسهم إذ كان ابن جني يقول: «**وأمّا ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد *كتاب* سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط، فقلّما يلزم صاحب *الكتاب* منه إلاّ الشيء النَزْر. وهو أيضاً ـ مع قِلّته ـ من كلام غير أبي العباس. وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: إن هذا كتاب عملناه في أوان الشبيبة والحداثة، واعتذر أبو العباس منه**» (ابن جني، د.ت، ج ٣، ص ٢٨٧). وكأنما اعترف المبرد أن ما كتبه في الشبيبة كان تسرعا غير مسوغ ولذا عاد فيما بعد ليقرّ بغير ما كتب.

ومن أمثلة التطور في الرأي وإدراك الخطأ، أن الرياشي سأل الأصمعي ذات يوم عن «الفضل» من قول الشاعر[١]:

السَّـــالِكُ الثَّغْـــرَةَ[٢] الْيَقظـــانَ كالِئُهـــا مَشْـــيَ الْهَلُـــوكِ[٣] عَليهَـــا الـــْخَيْعَلُ[٤] الفُضُـــلُ

فقال: "الفضل من نعت الخيعل وهو مرفوع وأصله أن المرأة الفضل هي التي تكون في ثوب واحد، فجعل الخيعل فضلا، لأنه لا ثوب فوقه ولا تحته، كما يقال امرأة فضل. قال الرياشي وهذا مما أخذ على الأصمعي ثم رجع عن هذا القول وقال بعد هو من نعت الهلوك إلا أنه رفع على الجوار» (البغدادي، ١٩٩٨م، ج ٥، ص ٩٩). ومنه أن المبرد يمنع إدغام النون بالياء (انظر: المبرد، د.ت، ج ١، ص ٩١)، ثم يعود عن رأيه الأول ليقول في موضع آخر من *المقتضب* ما نصه: «**وتدغم ـ أي النون ـ في الياء، نحو: من يريد؟ من يقول؟**» (المبرد، د.ت، ج ١، ص ٢١٧). ومنه ما روي عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول: الدحداح ـ الرجل القصير ـ بالذال [الذحداح]، ثم رجعَ فقال بالدال وهو الصواب (السيوطي، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٢٧٥). «**وكان أبو عبيدة مرة يروي: زبقته في السجن أي حبسته بالزاي. ثم رجع بالراء [ربقته]**» (المصدر نفسه). وفي *المحكم والمحيط الأعظم*: «**والغميذر: المتنعم، وقيل الممتلئ سمنا كالغميدر. وقد روى ابن الإعرابي ما تقدم من قول الشاعر: لله در أبيك رب غميذر، بالذال والدال معا وفسرهما تفسيرا واحدا، فقال هو الممتلئ سمنا. وقال ثعلب في قوله**[٥]:

لا يَبْعَـــدَنْ عَهـــدُ الشَّـــبابِ الْأَنْضَـــرِ وَالَخـــبْطُ[٦] في غَيْســـانِهِ[٧] الْغَمَيْـــذَرِ

كان ابن الإعرابي قال مرة الغميذر بالذال ثم رجع عنه» (ابن سيدة، ٢٠٠٠م، ج ٦، ص ٩٠).

٣. الأسباب العامة

وهي تلك الأسباب التي لم تكن خاصة بالنحوي نفسه بل هي خاضعة لتأثيرات خارجية انسحبت بدورها على الفكر النحوي العام، فجاءت الآراء متباينة مختلفة. وهي كما يلي:

١.٣. الخلاف الثقافي

بني النحو العربي بالاعتماد على أصول أربعة هي السماع والقياس والإجماع والاستصحاب[٨]، وكان من المفترض أن يتوحد نحاة العربية فيما بينهم فيما يسمعون وما يقيسون وما يجمعون عليه. ولكن الواقع الذي بين أيدينا للنحو العربي جاء خلاف ذلك، فقد شكلت عوامل متعددة أسباب الخلاف النحوي بين المصرين البصرة والكوفة أو قل الخلاف بصورة عامة الذي جرّ فيما بعد إلى حيث الخلاف النحوي. لعل أهمها ما اختص بالجانب السياسي الذي مثله الصراع بين أركان الدولة الإسلامية كالذي حصل في

---

١. البيت من شواهد *العين واللسان* منسوب للمنتخل الهذلي (انظر: الفراهيدي، ج ١، ص ١٢٠ وابن منظور، ج ٤، ص ١٥٠).

٢. الثَّغْرُ والثَّغْرَةُ: كُلُّ فُرْجَةٍ في جبل أَو بطن واد أَو طريق مسلوك (ابن منظور، مادة ثغر).

٣. الهَلوك: المرأة التي تَهالكُ في مشيها؛ أي تَمايلُ وربّما سُمِّيت الفاجرة هَلوكاً (ابن دريد، مادة خعل).

٤. الخَيْعَل: الفَرْوُ، وقيل: ثوب غير مَخيط الفَرْجَيْن يكون من الجلود ومن الثياب، وقيل: هو درع يُخاط أَحد شِقَّيه تَلْبَسه المرأَة كالقميص (ابن منظور، مادة خعل).

٥. من شواهد اللسان: ج ١٠، ص ٧٣و ج ١٠، ص ١١٦ والتاج: ج ٩، ص ٢٩٥، غير منسوب لأحد.

٦. الخَبَط: ورق يُخبط من الشجر ويُلجن تُعْلَفُه الإبل، وهو الخَبيط أيضاً (ابن دريد، مادة خبط).

٧. الغيسان: يقال: لستَ من غَسَّانه ولا غَيْسَانِه أَي من ضَرْبِه. ولستَ من غَسَّانِ فلان وغَيْسانِه؛ أَي لست من رجاله. ويقال: كان ذلك في غَيْسانِ شبابه؛ أَي في نَعْمَةِ شبابه وطَراءتِه. وقال شمر: كان ذلك في غَيْسَاتِ شبابه وغَيْسانِه بمعنى واحدٍ أَي في حِينه (ابن منظور، مادة غسن).

٨. «**هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليلِ النقل عن الأصل**» (السيوطي، ١٤٢٦هـ، ص ٣٧٤).

معركة الجمل وانقسام المسلمين حينها إلى صفين مثّل علي بن أبي طالب عليه السلام صفا ومثّلت عائشة وطلحة والزبير الصف الآخر، فانضم معظم أهل البصرة إلى صف عائشة ومن معها، وآثر علي بن أبي طالب عليه السلام الكوفة عاصمة له. مع كل ما يتبع هذا من خلاف في المبادئ والثقافات العامة التي مثّلت أبناء المصرين بحيث راح كل واحد منهم يسير باتجاه خلق ثقافة جديدة لابد وأن تختلف عن ثقافة المصر الآخر، وإن كلفهم الأمر. ولذا راح البصري وكما الأسلاف يبتعد عن سلطان الدولة وينشئ له ثقافة غير التي عرفت في المصر الذي مثلته سلطة عمر وعلي عليهما السلام (الدولة).

وعليه فإذا ما اختص البصري بالسماع عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وأهل البادية ممن لم يتأثر لسانهم راح الكوفي يسمع عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأهل الحاضرة من الذين اختلط لسانهم بلسان الأعاجم. وإذا ما قاس البصري على المطرد من كلام العرب سمح الكوفي لنفسه أن يقيس على المثل الواحد. ولعل السبب الذي جعل الكوفي يبيح لنفسه القياس على المثل الواحد انفتاحه على بقية الأمم التي جعلت من بيئة الكوفة بيئة تمتاز بالتلاقح الفكري. يقول الجاحظ: «**وكذا أهل الكوفة، فإنهم يسمون المسحاة بال، وبال بالفارسية، ولو علق ذلك لغة أهل البصرة ـ إذ نزلوا بأدنى بلاد فارس وأقصى بلاد العرب ـ كان ذلك أشبه، إذ كان أهل الكوفة قد نزلوا بأدنى بلاط النبط وأقصى بلاد العرب، ويسمي أهل الكوفة الحوك باذروج، والباذروج بالفارسية والحوك كلمة عربية. وأهل البصرة إذا التقت أربعة طرق يسمونها مربعة، ويسميها أهل الكوفة الجهار سو، والجهار سو بالفارسية. ويسمون السوق أو السويقة وإزار، والوازار بالفارسية، ويسمون القثاء خيارا والخيار فارسية**» (الجاحظ، ١٩٦٨م، ص ٢٦).

وكان من المفترض أن يجمعوا على ما قالوه من مادة نحوية ولم يحصل هذا كله. ونتيجة لذلك امتلأت كتب النحو بالخلافات النحوية بين نحاة المدرسة الواحدة مرة وبين نحاة مدرستين مختلفتين مرة أخرى. وقد أدى هذا كله إلى أنا نجد أنفسنا أمام كمّ هائل من المسائل المتباينة حصر قسم كبير منها في كتب الخلاف النحوي. ومنه أن ما سُمّي باسم الفعل عند البصريين لفظ يجري مجرى الفعل ولكنه ليس بفعل ولا مصدر (انظر: الأشموني، ١٩٩٨م، ج ٣، ص ١٢٨). وهم يقرون بدلالة هذه الألفاظ على الزمن وهي عندهم تتعدى كما تتعدى الأفعال، وهي عند الكوفيين أفعال، اعتمادا على التعدي والزمن الذي تستطيع الصيغة الحلول فيه (انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٨).

ومذهب البصريين أن "كان" تعمل في الاسم المنصوب بعدها النصب ليكون خبرا لها، ومذهب الكوفيين أنها ـ أي كان ـ لا تعمل شيئا في المنصوب بعدها بل هو منصوب على الحال أو شبهه (انظر: السيوطي، ١٤٠٦هـ، ج ١، ص ٢٥٤)، وأن صيغة فاعل وفروعها اسم عند البصريين لدخول علامات الأسماء عليها. وهي عند الكوفيين فعل يسمونه الفعل الدائم (انظر: الزجاجي، ١٤٢٠هـ، ص ٢٦٥). ويرى البصريون أن "السين" الداخلة على المضارع أصل بنفسها (انظر: الأنباري، ١٣٨٠هـ، ص ٦٤٦)، ويرى الكوفيون أنها من أصل سوف أسقط الاستعمال والجري على الألسن بعض حروفها (انظر: المصدر نفسه). ومثل هذا كثير ساهم مساهمة فعالة في إيجاد هذا الكمّ الهائل من المباحث اللغوية غير المستقرة التي أدت بدورها إلى تعقيد المادة النحوية، وأن الدارس يجد نفسه أمام آراء متعددة لمسألة واحدة لا يكاد يعرف الأصوب منها.

٣. ٢. اختلاف اللهجات والقراءات

اللهجة «**مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة**» (أنيس، ١٩٩٢م، ص ١٦). ولم تكن العربية لهجة واحدة وإن كان الغالب على الشعر

المنقول مجيؤه باللغة العالية التي مثلتها لهجة قريش. ولذا تجدهم يعيبون على الشخص الذي يتكلم بلهجة من لهجات القبائل المعروفة.

حكى الأصمعي: «**أنّ معاوية قال ذات يوم لجلسائه: من أفصح الناس؟ فقام رجل من السماط فقال: قوم تباعدوا عن عنعنة تميم وتلتلة بهراء وكشكشة ربيعة وكسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير. فقال: من أولئك؟ فقال: قومك يا أمير المؤمنين**» (الحريري، ١٩٩٨م، ص ٢٢٤). ولكنّا مع هذا نجد الكثير من الأقوال وقد جاءت بلهجات قبائلها وكان لها دور مميز في تعدد وتباين القاعدة النحوية. من ذلك مثلا ما حدث به أبو حاتم عن الأصمعي قال: جاء عيسى بن عمر الثقفي ونحن عند أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو! بلغني عنك أنك تجيز "ليس الطيبُ إلا المسكُ" بالرفع. فقال أبو عمرو: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع. ثم قال: قم يا يحيى[١] وأنت يا خلف[٢] فاذهبا إلى أبي المهدي فإنه لا يرفع واذهبا إلى المنتجع ولقناه النصب فإنه لا ينصب. فذهبا فأتيا أبا المهدي وقالا له: كيف تقول: "ليس الطيبُ إلا المسكُ" فقال: أتأمراني بالكذب على كبر سني؟ فأين الجادي؟ وأين كذا؟ وأين بنت الإبل الصادرة؟ فقال اليزيدي فلما رأيت ذلك منه قلت له: ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها. فقال: ليس هذا لحني ولا لحن قومي ... ثم ذهبا إلى المنتجع فقال له خلف: ليس الطيبُ إلا المسكَ، فلقناه النصب وجهدا فيه فلم ينصب (البغدادي، ١٩٧٨م، ج ٣، ص ٤٠). ومفاد ذلك أن كل قبيلة من القبائل المذكورة في النص المتقدم تنطق بخلاف صاحبتها والمعنى مختلف في حال الرفع عنه في حال النصب.

والمعتاد مثلا أن "أمس" لفظ يرد مكسورا في مواضع الرفع والنصب والخفض، وهي لهجة حجازية. ولكن تميم تأتي به مرفوعا في موضع الرفع ومكسورا في موضعي النصب والجر. قال سيبويه: «**واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمس بما فيه وما رأيته مذ أمس. فلا يصرفون في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس. ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر**» (سيبويه، د.ت، ج ٣، ص ٢٨٣). والمعتاد في "لعل" أنها تنصب ما بعدها ولكن قبيلة عقيل تجر بها، كقول كعب بن سعد الغنوي[٣]:

فَقُلتُ: اُدعُ أُخرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ مِنكَ قَرِيبُ

وقد جعل ابن عقيل ذلك شاهدا على إفادة "لعل" الجر (انظر: ابن عقيل، ١٩٨٠م، ج ٢، ص ٤). وتميم تبدل الهمزة عينا في لهجة سميت بالعنعنة، كقول ذي الرمة[٤]:

أَأَنْ تَوَهَّمْتَ مِنْ خَرقاءَ مَنزِلَةً ... ماءُ الصَّبابَةِ مِنْ عَينَيْكَ مَسجُومُ
كأَنَّها أُمُّ ساجي الطَّرْفِ أَحْدَثُها ... مُستودَعٌ خَمَرَ الوَعْساءِ مَرخُومُ
كأَنَّه بِالضُّحَى يَرمِي الصَّعيدَ بِه ... دَبّابَةٌ فِي عِظامِ الرَّأسِ خُرطُومُ

---

١. يريد اليزيدي.

٢. يريد خلف الأحمر.

٣. نسبه البغدادي لكعب بن سعد الغنوي (خزانة الأدب ج ١٠، ص ٤٥٣).

٤. البيت من قصيدة غزلية بخرقاء محبوبة ذي الرمة مطلعها، أورده البغدادي (١٩٩٨م، ج ٤، ص ٣١٨)، بلفظ: "أأن":

أعَـــنْ تَرَسَّـــمتَ مِـــنْ خَرقـــاءَ مَنزِلَـــةً مـــاءُ الصَّـــبابَةِ مِـــنْ عَينَيْـــكَ مَســـجُومُ[١]

واعتمد ابن هشام في *مغني اللبيب* البيت المتقدم للإشارة به إلى كون "عن" حرفا مصدريا (انظر: ابن هشام، ١٣٨٦هـ. ش، ج ١، ص ١٦٨)، معاملا إياه معاملة "أن" المصدرية.

وأما القراءة فهي «**علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النّاقلة**» (ابن الجزري، ١٤٢٠هـ، ج ١، ص ٩). وعرفها الدكتور عبد الهادي الفضلي بأنها: «**النّطق بألفاظ القرآن كما نطَقها النّبي ﷺ، أو كما نُطِقَتْ أمامه فأقرّها**» (فضلي، ١٩٩٥م، ص ٦٣). وللقراءة القرآنية دور فعال في تباين آراء نحاة العربية. ففي قوله تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ**﴾ (البقرة ١: ٢١٤)، بنصب "يقول". قرأها الكسائي بالرفع ثم عاد إلى النصب (انظر: الفراء، د.ت، ج ١، ص ١٣٣). ومن ذلك قراءته: ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ (الأحزاب ٣٣: ٥٦)، برفع "ملائكته" عطفا على اسم إن قبل تمام الخبر (النحاس، ١٩٨٠م، ج ٢، ص ٦٤٥). وكان ثعلب يقول فيما نقل عنه السيوطي في *الإتقان*: «**إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام النّاس فضلت الأقوى**» (السيوطي، ١٣٩٤هـ، ج ١، ص ٢٨١). ومعنى هذا أن ثعلب كان يُكنّ للقراءة القرآنية احتراما كبيرا ويعربها بحسب اختلاف جهة الإعراب فيها وإن تباينت.

٣،٣. التصحيف والتحريف

والتصحيف: «**أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ولم يكن سمعه من الرجال فيغيّره عن الصواب**» (السيوطي، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٣٠٢). ويعدّ من معايب الفنون الأدبية، يقول القلقشندى: «**وإن لم يكن لطيف الذوق ولا حسن الاختيار جاء ما لفقه من كلام غيره رثّا ركيكا ... فإن صحبه التصحيف والتحريف فتلك الطامة الكبرى والمصيبة العظمى**» (القلقشندي، ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٣١٦). وقد كثر أمر التصحيف والتحريف هذا في كتب وأقوال اللغويين والنحويين على حد سواء. يقول أحمد عبد الغفور العطار: «**ومن هناته ـ الجوهري ـ التصحيف والتحريف لبعض الشعر ... وهو كثيرا ما يخطئ في رواية الشعر ويغيّر أشطره ويغلط في نسبة الشعر إلى أصحابه**» (انظر: مقدمة صحاح، ١٤٠٧هـ، ج ١، ص ٢٤). ولم يكن القوم على غفلة مما يحدث لأقوالهم من تصحيف وتحريف فاضطرهم الأمر إلى وضع مؤلفات في هذا المجال *كالتصحيف والتحريف* للبلطي و*كتاب التصحيف وشرحه* لأبي أحمد العسكري وغيرهما. ومن أمثلة التصحيف ما نقله ابن جني في *الخصائص* في باب سقطات العلماء أن الأصمعي «**صحف قول الحطيئة:**

وَغَرَّرْتَنِـــــي وَزَعَمْـــــتَ أنّـــــكَ لابِـــــنٌ في الصَّـــــيفِ تـــــامِرْ

فأنشده:

..... لا تَنِي بِالضَّيفِ تأمُرْ

أي تأمر بإنزاله وإكرامه ... وحكي أن الفراء صحف فقال: الجر: أصل الجبل، يريد، الجُراصل: الجبل» (ابن جني، ١٩٥٢م، ج ٣، ص ٢٨٣). وفي *اللسان*: «**قال الأزهري: قال الليث ... يقال ذرأت الوضين إذا بسطته على الأرض. قال أبو منصور: وهذا تصحيف منكر والصواب درأت وضين**

---

١. المسجوم: سَجَمَتِ العين الدمع والسحابةُ الماء تَسْجِمُه وتَسْجُمُه سَجْماً وسُجُوماً وسَجَماناً: وهو قَطَران الدمع وسَيَلانه، قليلاً كان أَو كثيراً، ودمع مَسْجوم: سَجَمَتْه العين سَجْماً (ابن منظور، مادة سجم).

البعير إذا بسطته على الأرض ثم أنخته عليه لتشد عليه الرحل» (ابن منظور، مادة «ذرأ»). ومفاد هذا أننا أمام رأيين لمادة لغوية لا يعرف الصواب منها "ذرأ" أم "درأ". فرواية الليث بالمعجمة ورواية أبي منصور بالمهملة. ومثل هذا كثير ساهم في تباين وتعدد الرأي في المسائل اللغوية. وعلى الرغم من أنّ التصحيف والتحريف في بادئ الأمر يبدو أن يكونا موضوعين لغويين لكنّهما من الموضوعات التي يمكن أن نرى لها تأثيراً في الإعراب والنحو مما يؤدي إلى الخلاف بين النحاة.

٤،٣. الغموض اللغوي ومظاهر الاحتمال

وقد لا يكون سبب التباين راجعا إلى اللغوي نفسه بقدر ما تكون اللغة حمالة أوجه يضطر معها اللغوي إلى إعطاء وجوه متعددة من الإعراب أو المعنى بصورة عامة. فالاحتمال ظاهرة ساهمت مساهمة فعالة في تعدد الرأي عند اللغويين. وإن احتمالية اللفظة لأن تحل في موضع نحوي ما، يعني فيما يعنيه سعة المعنى في العربية وانفتاحه بشكل أوسع من قدرة اللفظ، ولذا يسمح للفظ في أن يتوسع ليعطي معاني غير التي يرسم لها سواء كان في حال إفراد أو بضمن السياق.

ومن مظاهر ذلك الاحتمال في الدرس النحوي: ما ذكره ابن جني في *سر صناعة الإعراب* أن مذهب أبي الحسن في "باء" قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ (يونس ١٠: ٢٧)، أنها زائدة وتقديره عنده "جزاء سيئة مثلها"، وإنما استدل على هذا بقوله تعالى في موضع آخر: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ**﴾ (الشورى ٤٢: ٤٠)، وهذا مذهب حسن واستدلال صحيح، إلا أن الآية قد تحتمل مع صحة هذا القول تأويلين آخرين. أحدهما: أن تكون "الباء" مع ما بعدها هو الخبر، فكأنه قال: جزاء سيئة كائن بمثلها ... والوجه الآخر: أن تكون "الباء" في "بمثلها" متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعا بالابتداء (ابن جني، ١٩٩٣م، ج ١، ص ١٣٨ـ ١٤٠).

وفي *مغني اللبيب* عن قوله تعالى: ﴿**مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ**﴾: «**تحتمل "ما" الأولى النافية، أي: لم يغن، والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا، والتقدير: أي إغناء أغنى عنه ماله**» (ابن هشام، ١٣٨٦ هـ. ش، ج ١، ص ٣٢٧). فمن أعربها نافية كان مصيبا ومن أعربها استفهامية كان مصيبا أيضا وإن تباين الرأي واختلف. وفي *شرح قطر الندى*: «**فإن قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري، تستكثر بالجزم. قلت: يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون بدلا من "تمنن" كأنه قيل لا تستكثر، أي لا تر ما تعطيه كثيرا. والثاني أن يكون قدر الوقف عليه، لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف، والثالث أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي وهي: فانذر، فكبر، فطهر**» (ابن هشام، ١٣٨٣هـ، ص ٨٣).

٣. ٥. التنغيم أو موسيقى الكلام

العربية لغة من اللغات الحية، يرتبط التعبير بها ارتباطا وثيقا بمناسبات القول وطبيعة إلقاء المتكلم وتلقي السامع بشكل أساس. «**والإنسان حين ينطق بلغته لا يتبع درجة صوتية واحدة في النطق بجميع الأصوات، فالأصوات التي يتكون منها المقطع الواحد قد تختلف في درجة الصوت وكذلك الكلمات قد تختلف فيها. ومن اللغات ما يجعل لاختلاف درجة الصوت أهمية كبرى، إذ تختلف فيها معاني الكلمات تبعا لاختلاف درجة الصوت حين النطق بها**» (أنيس، د.ت، ص ١٠٣). وللغة على حد قول الدكتور تمام حسان جانبان تعاملي وإفصاحي وأولهما أقرب إلى الاستعمال الموضوعي للغة وثانيهما أقرب إلى الجانب الذاتي. وهذا الجانب الإفصاحي يغلب عليه الطابع التأثري، ومن أمثلته التعجب والمدح والذم وخوالف الإخالة (انظر: حسّان، ١٩٩٤م، ص ٣٠٨ـ ٣٠٩).

ومن هنا برزت أهمية التنغيم في الدراسات النحوية وإن لم يكن اهتمام النحاة العرب واضحا في هذا المجال، فمن الغريب مثلا أن تعد "لا" الثانية في بيت جميل[١] :

لا، لا أبُـــوحُ بِحُـــبِّ بَثنَـــةَ أنَّهـــا أخَـــذَتْ عَلَـــيَّ مَواثِقـــاً وَعُهُـــودا

توكيدا لفظيا لـ"لا" الأولى في البيت، مع أن "لا" الأولى ـ في حال مراعاة التنغيم في الكلام العربي واعتماده معيارا للقاعدة النحوية ـ تأتي جملة تامة يحسن السكوت عليها وإن لم تظهر فيها مقومات الجملة العربية التي وضعها النحاة كاعتمادها على ركني الإسناد المسند والمسند إليه. فالعربية «**تعتمد على الأداء، والترتيب، والتنغيم، ... وأن ثمّة أمثلة لأساليب تخلو من الأدوات، ولكنها في الحقيقة أساليب لها دلالات واضحة مفهمة، والفيصل في ذلك هو التنغيم، وقد يمنح التنغيم التركيب المصّدر بالأداة تلويناً مختلفاً يجعل الأداة والجملة المركبّة معها يعبّران عن أكثر من حالة، وبذلك يخرج الأسلوب المعروف إلى أساليب شتّى، وفي أحيان كثيرة تكون قرينة التنغيم، أعظم أثراً من القرينة اللفظيّة، أي الأداة، بحيث تجردّها والجملة المركبّة معها من المعنى الذي تحمل عليه**» (عوض ونعامة، ٢٠٠٦م، ص ٩٢).

ولقد ساعدت هذه الظاهرة على تباين الرأي النحوي عند الدارسين، ففي قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**﴾ (الإنسان ٧٦: ١)، يظهر للناظر من الوهلة الأولى أن "هل" تفيد الاستفهام ولكنها في الآية الكريمة جاءت بمعنى "قد" وقد تحمل معاني أخرى غير الذي ذكر تبعا لإلقائها الموسيقى. يقول الزبيدي «**قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (الإنسان ٧٦: ١)، قال: معناه قد أتى. قلت ورواه الأزهري عن الفراء أيضا ... وتكون بمعنى الجزاء وتكون بمعنى الجحد وتكون بمعنى الأمر. قال الفراء: سمعت أعرابيا يقول: هل أنت ساكت؟ بمعنى أسكت**» (الزبيدي، مادة «هل»). وفي مثل بيت ابن أبي ربيعة[٢] :

ثُـــمَّ قـــالُوا: تُحِبُّهـــا، قُلـــتُ بَهْـــراً[٣] عَـــدَدَ الرَّمْـــلِ وَالحَصَـــى وَالتُّـــرابِ

تبرز الظاهرة واضحة. فالبيت مثار اختلاف بين أئمة العربية وقد عاب أبو عمرو بن العلاء حمله على الاستفهام، لأن حذف الاستفهام غير جائز عنده (انظر: المبرد، ١٤١٧هـ، ج ٢، ص ١٨١). وتابعه المبرد في ذلك حاملا الرواية على الإيجاب (المصدر نفسه). وأنه إخبار لا استفهام، والتقدير: "ثم قالوا: أنت تحبها".

٣. ٦. الاختلاف في المذاهب الفقهية

والمَذْهَبُ هو «**المُعْتَقَد الذي يُذْهَبُ إليه**» (ابن منظور، مادة «ذهب»). ولا يبتعد المعنى الاصطلاحي للمذهب كثيرا عن معناه اللغوي الذي ذكر فهو مجموعة الآراء والأفكار التي يراها أو يعتقدها إنسان ما، حول عدد من القضايا العلمية والسلوكية. وفي الاصطلاح الفقهي: كلمة تطلق على مجموعة الآراء الخاصة التي يتميز بها مذهب فقهي عن سواه حتى قيل هذا مالكي وهذا حنفي وهذا شافعي وهذا حنبلي وما إلى ذلك. وقد يتوسع لفظ المذهب ليشمل ما هو فقهي من المذاهب وما هو عقائدي. ولذا نجد من يطلق لفظ المذهب على معتقد المعتزلة أو الأشاعرة أو الماتردية وغيرها.

ولا نريد أن نخوض في تفاصيل ظهور المذهبية وآثارها على الواقع العملي للأمة جمعاء بقدر ما يهمنا من تأثيرها على الواقع اللغوي والنحوي بصورة خاصة، فكما تأثرت الحياة العامة لأمة العرب بكل أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمذهبية

---

١. من شواهد الرضي في شرحه على *الكافية* ١٩٩٦م، ج ٢، ص ٣٦٦ وابن عقيل في شرحه على *ألفية ابن مالك* ١٩٨٠م، ج ٢، ص ٢١٦.

٢. من شواهد ابن فارس في معجم *مقاييس اللغة* (١٣٩٩هـ، ج ١، ص ٣٠٨) منسوبا لابن أبي ربيعة.

٣. البهر: بَهْراً له أي تَعْساً وغَلَبَةً؛ وقيل: معنى بَهْراً في هذا البيت جمّاً، وقيل: عَجَباً (ابن منظور، مادة بـهـر).

الفقهية والعقائدية تأثر الواقع اللغوي هو الآخر بشيء لا يقل عن تأثر روافد الحياة المشار إليها بأمواج المذهبية الطارئة على أمة محمد ﷺ. وسنحاول هنا أن نذكر جملة من الآراء النحوية التي تباينت بسبب التأثر المذهبي:

١. يذكر ابن هشام ثمانية معان لحرف الجر "إلى" وهي: انتهاء الغاية والمعية والتبيين ومرادفة اللام وموافقة حرف الجر "في" والابتداء وموافقة الظرف "عند" والتوكيد (ابن هشام، ١٣٨٦هـ. ش، ج ١، ص ٩٦). ولما كانت المذاهب الإسلامية مختلفة الاتجاهات تبعا للتوجيهات الفقهية المختلفة لأصحاب المذهب أنفسهم، كان لكل مذهب أن يوجه الحرف المذكور في الآية الكريمة: ﴿**يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ**﴾ (المائدة ٥: ٦)، توجيها يوافق مذهبه.

يقول البيضاوي: «**وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى المرافق الجمهور على دخول المرفقين في المغسول ولذلك قيل: "إلى" بمعنى "مع" كقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إلى قُوَّتِكُمْ﴾ (هود ١١: ٥٢) أو متعلقة بمحذوف تقديره: "وأيديكم مضافة إلى المرافق"، ولو كان كذلك لم يبق لمعنى التحديد ولا لذكره مزيد فائدة، لأن مطلق اليد يشتمل عليها. وقيل: "إلى" تفيد الغاية مطلقاً وأما دخولها في الحكم أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وإنما يعلم من خارج ولم يكن في الآية، وكانت الأيدي متناولة لها فحكم بدخولها احتياطاً. وقيل "إلى" من حيث أنها تفيد الغاية تقتضي خروجها وإلا لم تكن غاية لقوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة ١: ٥٢)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة ١: ١٨٧)، لكن لما لم تتميز الغاية ها هنا عن ذي الغاية وجب إدخالها**» (البيضاوي، د.ت، ج ٢، ص ٢٩٩).

في حين يرى الطباطبائي وهو من مفسري الشيعة الإمامية ـ خلافاً لرأي القدماء ـ عدم دخول المرفق في المغسول من اليد، يقول: «**ولذلك قيد تعالى قوله: "وأيديكم" بقوله: "إلى المرافق" ليتعين أن المراد غسل اليد التي تنتهي إلى المرافق، ثم القرينة أفادت أن المراد به القطعة من العضو التي فيها الكف، وكذا فسرتها السنة. والذي يفيده الاستعمال في لفظة "إلى" أنها لانتهاء الفعل الذي لا يخلو من امتداد الحركة، وأما دخول مدخول "إلى" في حكم ما قبله أو عدم دخوله فأمر خارج عن معنى الحرف، فشمول حكم الغسل للمرافق لا يستند إلى لفظة "إلى" بل إلى ما بينه السنة من الحكم**» (الطباطبائي، ١٩٩٧م، ج ٥، ص ١٢٩). ولذا اختار معنى انتهاء الغاية متشددا في أخذه المعنى المذكور ومدافعا عنه بقوله: «**وربما ذكر بعضهم أن "إلى" في الآية بمعنى "مع" كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾** (نساء ٤: ٢)، **وقد استند في ذلك إلى ما ورد في الروايات أن النبي ﷺ كان يغسلهما إذا توضأ، وهو من عجيب الجرأة في تفسير كلام الله**» (المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٢).

٢. للباء ـ حرف الجر المعروف ـ معان متعددة منها الإلصاق والتعدي والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والزيادة (انظر: ابن هشام، ١٣٨٦هـ. ش، ج ١، ص ١٢٢ـ ١٢٧). ولما أراد مفسروا وفقهاء الأمة توضيح طبيعة مسح الرأس في آية الوضوء ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ**﴾ (المائدة ٥: ٦)، عولوا في أكثر الأحيان على ثقافتهم المذهبية وما نقل عن الرسول الأكرم ﷺ فقال قسم بإفادتها التبعيض وقال آخر بمعنى الإلصاق وأقرّ بعضهم بالزيادة. يقول البيضاوي: «﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ**﴾ (**المائدة ٥: ٦**)، **الباء مزيدة. وقيل للتبعيض، فإنه الفارق بين قولك مسحت المنديل وبالمنديل، ووجهه أن يقال إنها تدل على تضمين الفعل معنى الإلصاق فكأنه قيل: وألصقوا المسح برؤوسكم، وذلك لا يقتضي الاستيعاب بخلاف ما لو قيل: وامسحوا رؤوسكم فإنه كقوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (المائدة ٥: ٦)، واختلف العلماء في قدر الواجب. فأوجب الشافعي رضي الله عنه: أقل ما يقع عليه الاسم أخذاً باليقين. وأبو حنيفة رضي الله عنه: مسح ربع الرأس، لأنه عليه الصلاة والسلام مسح على ناصيته وهو قريب من الربع. ومالك رضي الله عنه: مسح كله أخذاً بالاحتياط**» (البيضاوي، د.ت، ج ٢، ص ٣٠٠).

٤. النتيجة

كما قلنا إنّ قواعد اللغة العربية تتصف بالسعة والتعدد وهناك عوامل شتّى لها دور في هذه التعددية يمكن أن نجعلها على قسمين: العوامل الخاصة وهو النسيان، والوهم أو الخطأ والتطور الفكري الذي يمرّ به النحوي نفسه فيترك ما قاله ابتداءً ليعود إلى قول جديد غير الذي عرف عنه والعوامل العامة وهو الخلاف الثقافي، واختلاف اللهجات والقراءات، والتصحيف والتحريف،

والغموض اللغوي ومظاهر الاحتمال والاختلاف، والاختلاف في المذاهب الفقهية وغير ذلك مما لم يكن بسبب من النحوي نفسه. وهذه العوامل أثّرت على النحو العربي والنحاة بحيث أننا لا نكاد نجد نحويا قديما أو حديثا ما لم تتعدد آراؤه تناقضا وتباينا. وكذا سار أمر العربية على مر عصورها، فلم تكن ـ أعانها الله ـ بمعزل عن الواقع العام والظروف التي يحياها الناطقون بها. بل كانت معهم تخوض صراعات الحياة. اتسعت كما الناطقون بها، لتحتمل كل هذه المتناقضات وكانت بها القدرة لأن تخضع لقوانين النحاة بكل ما تحمل من ثقافات أممهم وقبائلهم التي انحدروا، ولا زالت تحمل في طياتها إعجاز كتابها المقدس.

ويمكن أن ننظر إلى هذا الاختلاف نظرة إيجابية بأن نقول إنّه كان مدعاة لإثراء الدرس النحوي واتساعه كما يمكن أن ننظر إليه نظرة سلبية ؛ لأنّه أدّى إلى السعة والتعددية في قواعد اللغة اللتين أسهمتا إسهاماً كبيراً في التعقيد النحوي وتعلّمه للدارس وإن كان راكب بحر بحق.

بعد قراءة هذه الدراسة يمكننا أيضاً أن نقول إنّ التعرّف على هذه الأسباب يصون المتعلمين من الوقوع في الأخطاء عند مواجهة التناقضات في الكتب النحوية ؛ لأنّه كما أشرنا إليه سابقاً، في كثير من الأحيان ليس للخلاف الذي نراه في آراء النحاة لاسيما في آراء نحوي واحد سبباً هامّاً بل ذلك التناقض يرجع إلى النسيان أو الوهم أو الخطأ أو غير ذلك من العوامل التي أشرنا إليها والتعرّف عليها يسهل الطريق لتعلّم القواعد النحوية.

❁❁❁

المصادر والمراجع

١. ***القرآن الكريم***.

٢. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. (١٤٢٠هـ). ***منجد المقرئين ومرشد الطالبين***. (٧ج). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٥٢م). ***الخصائص***. (تحقيق محمد علي النجار). (٣ج). مصر: المكتبة العلمية.

٤. ـــــــــــــــ. (١٩٩٣م). ***سر صناعة الإعراب***. (تحقيق حسن هنداوي). (ط٢). (٢ج). دمشق: دار القلم.

٥. ابن الحاجب. أبو عمرو عثمان. (١٩٨٠م). ***شرح الوافية نظم الكافية***. (تحقيق موسى بناي العليلي). النجف: مطبعة الآداب.

٦. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. (١٩٨٧م). ***جمهرة اللغة***. (تحقيق رمزي منير بعلبكي). (٣ج). بيروت: دار العلم للملايين.

٧. ابن سيدة، أبو الحسن. (٢٠٠٠م). ***المحكم والمحيط الأعظم***. (تحقيق عبد الحميد هنداوي). بيروت: دار الكتب العلمية.

٨. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي. (١٩٨٠م). ***شرح جمل الزجاجي***. (تحقيق صاحب أبو جناح). (٢ج). الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

٩. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله. (١٩٨٠م). ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***. (تحقيق محي الدين عبد الحميد). (ط٢٠). (٣ج). القاهرة: دار مصر للطباعة.

١٠. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا. (١٣٩٩هـ). ***معجم مقاييس اللغة***. (تحقق عبد السلام محمد هارون). (٦ج). بيروت: دار الفكر.

١١. ابن منظور، محمد بن مكرّم. (١٩٩٩م). ***لسان العرب***. (تحقيق أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي). (ط٣). (١٨ج). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٢. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف. (١٣٨٣هـ). ***شرح قطر الندى وبلّ الصَّدى***. (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). (ط١١)، القاهرة: مطبعة السعادة.

١٣. ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٣٨٦هـ.ش). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***. (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). (٢ج). طهران: ناصرخسرو.

١٤. أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف. (١٤١٨هـ). ***ارتشاف الضرب من لسان العرب***. (تحقيق رجب عثمان محمد). (مراجعة رمضان عبد التواب). (٥ج). القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٥. ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٨٧٤م). ***منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك***. د.م.

١٦. الأخفش، سعيد بن مسعدة. (١٩٨٥م). ***معاني القرآن***. (تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد). (٢ج). بيروت: عالم الكتب.

١٧. الأسترآباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (١٩٩٦م). ***شرح الرضي على الكافية***. (تحقيق يوسف حسن عمر). (ط٢). (٤ج). بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

١٨. الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد. (١٩٩٨م). ***شرح الأشموني على ألفية ابن مالك***. (تحقيق حسن حمد). (٤ج)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٩. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (١٣٨٠هـ). ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين***. (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). مصر: مطبعة السعادة.

٢٠. أنيس، إبراهيم. (د.ت). ***الأصوات اللغوية***. مصر: مكتبة النهضة.

٢١. ـــــــــــ. (١٩٩٢م). ***في اللهجات العربية***. (ط٨). القاهرة: مكتبة الأنجلو.

٢٢. بدر الدين المالكي، أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري. (١٤١٣هـ). ***الجنى الداني في حروف المعاني***. (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣. البغدادي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي. (١٩٧٨م). ***الأمالي في لغة العرب***. (٣ج). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤. البغدادي، عبد القادر. (١٩٩٨م). ***خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب***. (تحقيق محمد نبيل طريفي وأميل بديع يعقوب). (١٣ج). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٥. البيضاوي، عبد الله بن عمر. (د.ت). ***تفسير البيضاوي***. (٥ج). بيروت: دار الفكر.

٢٦. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (١٩٦٨م). ***البيان والتبيين***. (تحقيق فوزي عطوي). بيروت: دار صعب.

٢٧. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٤٠٧هـ). ***الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية***. (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار). (ط ٤). (٦ج). بيروت: دار العلم للملايين.

٢٨. الحريري، القاسم بن علي. (١٩٩٨م). ***درة الغواص في أوهام الخواص***. (تحقيق عرفات مطرجي). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

٢٩. حسان، تمام. (١٩٩٤م). ***اللغة العربية معناها ومبناها***. المغرب: دار الثقافة.

٣٠. الزبيدي، محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى. (١٣٠٦هـ). ***تاج العروس من جواهر القاموس***. (١٠ج). مصر: مطبعة الخيرية.

٣١. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (١٤٢٠هـ). ***مجالس العلماء***. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (ط٣). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣٢. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (د.ت). ***الكتاب***. (تحقيق عبد السلام محمد هارون). (٤ج). بيروت: دار الجيل.

٣٣. السيوطي، جلال‌الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (١٣٩٤هـ). ***الإتقان في علوم القرآن***. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط٣). (٤ج). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٤. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٤٠٦هـ). ***الأشباه والنظائر في النحو***. (تحقيق عبد العال سالم مكرم). (٩ج). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

٣٥. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٤٢٦هـ). ***الاقتراح في علم أصول النحو***. (قرأه وعلّق عليه محمود سليمان ياقوت). القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

٣٦. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٩٩٨م). ***المزهر في علوم اللغة وأنواعها***. تحقيق: فؤاد علي منصور. (٢ج). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٧. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٤١٣هـ). ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***. (تحقيق عبد العال سالم مكرم). (٤ج). بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٨. الطباطبائي، محمد حسين. (١٩٩٧م). ***الميزان في تفسير القرآن***. (٢٠ج). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٣٩. عوض، سامي وعادل علي نعامة. (٢٠٠٦م). دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية. ***مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية***، العدد ١، مج ٢٨، صص ٨٧ـ ١٠٩.

٤٠. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د.ت). ***معاني القرآن***. (تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمدعلى نجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبى). (٣ج). مصر: دارالمصرية للتأليف والترجمة.

٤١. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد. (د.ت). ***كتاب العين***. (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي). (٨ج). د.م: د.ن.

٤٢. الفرزدق، همام بن غالب. (١٩٨٣م). ***شرح ديوان الفرزدق***. (الشرح إيليا الحاوي). (٢ج). بيروت: دار الكتب اللبناني.

٤٣. فضلي، عبد الهادي. (١٩٩٥م). ***القراءات القرآنية تأريخ وتعريف***. بيروت: دار القلم.

٤٤. القلقشندي، أحمد بن علي. (١٩٨٧م). ***صبح الأعشى في صناعة الإنشا***. (تحقيق يوسف علي طويل). (١٤ج). دمشق: دار الفكر.

٤٥. المبارك، محمد. (١٩٦٠م). ***خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد***. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية.

٤٦. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي. (١٤١٧هـ). ***الكامل في اللغة والأدب***. (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). (ط٣). (٤ج). القاهرة: دار الفكر العربي.

٤٧. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (د.ت). ***المقتضب***. (تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة). (٤ج). بيروت: عالم الكتب.

٤٨. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (١٩٨٠م). ***إعراب القرآن***. (تحقيق د. زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاني.